عدا قضية المصالحات العربية، ومسألة التسوية في الشرق الاوسط، بحث الرئيسان، المصري والسوري، كما أفاد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية المصرية، في «مسألة تأمين حماية دولية مقبولة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وآثار هجرة اليهود وتوطينهم في الاراضي المحتلة، والتصدي لمحاولات تغيير معالم القدس، واتفقا على بدء التحرك، فوراً، لمعالجة هذه المسائل» (**المصدر نفسه**، ١٦/٧/١٩٩٠).

والقضايا الاخيرة كانت موضوع بحث في اجتماع مجلس وزراء الخارجيات العرب، الذي عقد جلسة طارئة في تونس، بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية، وصادف انعقاد جلساته مع موعد القمة السورية ـ المصرية.

اجتماع مجلس الجامعة

كان مقرراً ان يعقد الاجتماع الطارىء لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجيات في ٢٧/٦/١٩٩٠، بناء على طلب من دولة فلسطين؛ الّا انه تأجل لانشغال الوزراء العرب وارتباطاتهم بمواعيد سابقة، فتأجل الاجتماع حتى ١٥/٧/١٩٩٠. مع ذلك لوحظت قلّة التمثيل الوزاري فيه، حيث «حضر الاجتماع الوزاري العربي خمسة وزراء خارجية، ومثّل ٣ دول وزراء آخرون، بينما مثّل بقية الدول العرب مندوبوها الدائمون لدى الجامعة العربية» (**الأهرام**، ١٧/٧/١٩٩٠). وكان هدف المنظمة من الدعوة الى الاجتماع مناقشة المستجدات الطارئة بعد قمّة بغداد، وأهمها قرار الولايات المتحدة الاميركية بتعليق الحوار مع م.ت.ف. وتشكيل حكومة اسرائيلية متطرفة، حيث رأى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في رسالته الشهرية الى الاهل في الاراضي المحتلة، ان الادارة الاميركية، انما أرادت «ان تكافىء الحكومة [الاسرائيلية] الجديدة بتعليقها للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية... وان الضربة موجّهة الى قرارات القمة العربية... واختارت [أميركا]... ان تطلق الرصاص على فرصة السلام، ارضاء لمن يخططون ليقودوا المنطقة [الى]... حرب جديدة باعتداءات يعدّون لها ضد شعوبنا ودولنا العربية» (**القدس العربي**، ١١/٧/١٩٩٠، ص ٤). وعلّل احد المراقبين الفلسطينيين غياب معظم وزراء الخارجيات العرب عن الاجتماع بـ «طبيعة الموضوعات مدار البحث... فهي موضوعات تعني ان مناقشتها واتخاذ قرارات محدّدة وواضحة بصددها ستقود الى مواجهة مع واشنطن، وهي مواجهة لا يزال البعض العربي غير راغب فيها» (أ. عبدالحق، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٨٠٦، ٢٢/٧/١٩٩٠، ص ٩). وقد انتقد وزير خارجية العراق، طارق عزيز، «بحدة، غياب عدد كبير من وزراء الخارجية العرب، واتهم بعض العرب بالتواطؤ لاضعاف المواجهة العربية لاسرائيل» (**الحياة**، ٢٠/٧/١٩٩٠).

وحضر الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، جلسة الافتتاح، حيث أدلى ببيان شامل عن الوضع في الاراضي المحتلة؛ وقدّمت منظمة التحرير الفلسطينية ورقة عمل تضمّنت أربعة بنود رئيسة تتعلق «بالتهديدات الاسرائيلية، وجهود السلام، وهجرة يهود الاتحاد السوفياتي، والحوار الفلسطيني ـ الاميركي. وطالبت المنظمة، فيما يتعلق بالتهديدات الاسرائيلية، بتنشيط العمل بمعاهدة الدفاع العربي المشترك... كما طالبت بتحريك اللجان العربية المنبثقة عن قمّة الدار البيضاء للسعي، على الساحة الدولية، لتوفير الحماية لأبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة» (**الاهرام**، ١٧/٧/١٩٩٠، ص ٩).

وبعد سماع كلمات المندوبين، شكّل المؤتمر لجنة صياغة لاعداد البيان الختامي والقرارات المتعلقة بالقضايا موضوع التداول «من ممثلي مصر والسعودية والعراق والاردن وسوريا وفلسطين والمغرب واليمن وليبيا» (**المصدر نفسه**). وكان ممّا جاء في قرار الدورة الطارئة لمجلس الجامعة العربية: «١ ـ تكليف الأمين العام باجراء مشاورات تهدف الى تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة غير العادي في بغداد، المتعلقة بحماية الامن القومي العربي؛ ٢ ـ التوجّه الى اللجنة العليا... بتكثيف الجهود لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط؛ ٣ ـ العمل على اتخاذ الاجراءات الحازمة، وعلى كل الأصعدة، ازاء الجهات والمؤسسات التي تقدّم التسهيلات بكل أنواعها للهجرة اليهودية الى فلسطين والاراضي العربية المحتلة...؛